

تأثير الدخل الشامل على القيمة السوقية للشركة

الباحث أحمد سامي حسب الله الدفاعي

أ.د. عامر محمد سلمان الجنابي
كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة بغداد
قسم المحاسبة

المستخلص

يهدف البحث إلى توضيح مفهوم الدخل الشامل ومدى فائدته بالنسبة للمستخدمين، كما يهدف البحث إلى توضيح العلاقة بين مفهوم الدخل الشامل والقيمة السوقية للشركة حيث تم قياس الدخل الشامل بعد احتساب صافي الدخل وذلك بقياس المكاسب أو الخسائر غير المتحققة في قيمة الأوراق المالية المتاحة للبيع، وقياس المكاسب أو الخسائر غير المتحققة في العقود المستقبلية والتي تعد من المشتقات المالية، وقياس المكاسب أو الخسائر غير المتحققة من تسوية تحويلات العملات الأجنبية، وقياس انعكاس ذلك على القيمة السوقية للشركات العراقية والمتمثل بالبحث الحالي بالارتفاع أو الانخفاض في ربحية السهم EPS (للعاقد على السهم).

كما ركز البحث إلى توضيح مدى إمكانية الشركات العراقية ومنها المصارف في تطبيق مفهوم الدخل الشامل على قوائمها المالية كقائمة الدخل والميزانية .

حيث يعد مفهوم الدخل الشامل من المواضيع الحديثة نسبياً ، وبدأ الاقتراح بعرض الدخل الشامل ضمن القوائم المالية أما في ملحق خاص بقائمة الدخل أو في قائمة دخل أخرى تلحق بالقائمة الرئيسية أو قائمة مشتركة تشمل كافة بنود الدخل الشامل أو أن تعرض كجزء من قائمة حقوق الملكية . وإن البحوث المتعلقة بالدخل الشامل قليلة نسبياً لذا ركز البحث بعرض وتوضيح مفهوم الدخل الشامل وقياس أثره على القيمة السوقية للشركات ومدى قابلية الشركات ومنها المصارف العراقية في إدراج قائمة الدخل الشامل في قائمة منفصلة مع الإشارة إليها بملاحظة هامشية توضح المكاسب والخسائر غير المتحققة ضمن قائمة الدخل الرئيسية.

وتتضمن قائمة الدخل وفق هذا المدخل كافة العمليات والأحداث الاقتصادية التي وقعت في الشركة خلال الفترة المحاسبية بحيث تتضمن جميع بنود المكاسب أو الخسائر الناتجة من العمليات الاعتيادية أو المتكررة للأنشطة الرئيسية لهذه الشركة، فضلاً عن بنود المكاسب والخسائر غير المتحققة وأية بنود عرضية غير اعتيادية أو غير متكررة

البحث مستل من رسالة لم تناقش



مجلة العلوم

الاقتصادية والإدارية

المجلد 18

العدد 66

الصفحات 414 - 439



تأثير الدخل الشامل على القيمة السوقية للشركة

ABSTRACT

Effect Of Comprehensive Income In Market Value Of Company Importance Of Comprehensive Income In Market Value Of Company:

The study aims (objective) to clarify the concept of comprehensive income and its usefulness for users, as the study aims to clarify the relationship between the concept of comprehensive income and market value of the company where the measurement of comprehensive income after accounting for net income and by measuring the unrealized gains or losses in the value of securities available for sale, and measurement the unrealized gains or losses on futures contracts, which are financial derivatives, and measurement the unrealized gains or losses from the settlement of foreign currency translation (conversions), and measurement the impact on the market value of companies and of the present study to rise or fall of return on the stock.

The study focused to clarify the extent to which Iraqi firms, including banks in the application of the concept of comprehensive income on its financial statements.

Where the concept of comprehensive income of topics relatively new, and began to offer the proposal of comprehensive income in the financial statements in a special supplement to the income statement or in the statement of other income caused the main menu or a Statement of common include all items of comprehensive income or to offer as part of the statement of equity owner. The research related by comprehensive income relatively few , study focused display and explain the concept of comprehensive income and measuring its impact on the market value of the companies, and the extent to which companies such as Iraqi banks to include a statement of comprehensive income in a statement of separate with reference to a marginal note in the statement of income.

Which includes the income statement in accordance with this input from all operations (transactions) and economic events that took place in the company during the accounting period so as to include all the items of the profit or loss resulting from normal operations or (frequency) duplicate of the main activities of this company, in addition to the items of unrealized gains and losses and any other items incidental unusual or non-recurring.

الكلمات الرئيسية: الدخل الشامل، الدخل الشامل الآخر، قائمة الدخل الشامل، صافي الدخل .

Keyword: Comprehensive Income, Other Comprehensive Income, Statement Of Comprehensive Income , Net Income .



تأثير الدخل الشامل على القيمة السوقية للشركة

المقدمة

منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي شهد العالم تطوراً كبيراً في التقارير المالية ومنها قائمة الدخل حيث كان الإفصاح عن قائمة الدخل يكون عن طريق مدخل أو منهج دخل العمليات الجارية **Current Operating Income Approach** والتي يقصد بها العمليات المرتبطة بالأنشطة التشغيلية الاعتيادية الخاصة بالمنشأة والتي تحدث بصورة مستمرة ومتكررة أي العمليات الخاصة بالنشاط الجاري للمنشأة ، ويتم إعداد قائمة الدخل وفق هذا المدخل عن طريق مقابلة الإيرادات المتحققة خلال الفترة بالتكاليف المستنفدة عن تلك الفترة ، دون الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر غير المتحققة الناتجة من عمليات الاحتفاظ بالأصول. أما في الوقت الحاضر فبدأ المحاسبون وواضعو المعايير المحاسبية ومنها (**FASB**) بإتباع منهج أو مدخل جديد يعرف بمدخل مفهوم الدخل الشامل **COMPREHENSIVE INCOME APPROACH** الذي يعبر عن مقدار التغيير في حقوق الملكية الناتج عن عمليات الشركة مع أطراف خارجية غير المالك حيث لا تتضمن استثمارات المالك أو التوزيعات عليهم خلال فترة معينة . تتضمن قائمة الدخل وفق هذا المدخل كافة العمليات والأحداث الاقتصادية التي وقعت في الشركة خلال الفترة المحاسبية بحيث تتضمن جميع بنود الربح أو الخسائر الناتجة عن العمليات الاعتيادية أو المتكررة للأنشطة الرئيسية لهذه الشركة ، فضلاً عن بنود المكاسب والخسائر غير المتحققة وأية بنود أخرى عرضية غير اعتيادية أو غير متكررة بعد إعادة تصنيفها ، لذلك نرى إن هذا المدخل يعد أكثر قيمة للإبلاغ المالي .

الجانب النظري / المبحث الأول/ منهجية الدراسة

مشكلة البحث:

لافتقار صافي الدخل إلى بعض البنود المهمة التي أصبح لابد للشركات ومنها المصارف قياسها والإفصاح عنها، من حيث عدم الاعتراف بالزيادات غير المتحققة **unrealized** في قيم الأصول خلال الدورة المحاسبية والناتج عن تطبيق مبدأ الكلفة التاريخية وتحقق الإيراد مما يؤدي إلى أن تكون الأرقام المحاسبية غير متجانسة بين دورات محاسبية سابقة وحالية ينسحب ذلك إلى صافي الدخل النتيجة الحقيقية لنشاطها، وصعوبة إجراء المقارنات بين المعلومات المحاسبية لاعتماد صافي الدخل (الدخل المحاسبي) على التكلفة التاريخية والذي يعد مقبولاً بشكل عام والذي يسمح بالاختيار بين عدة طرق لحساب التكلفة كتقويم المخزون مثلاً، كما إن اعتماد صافي الدخل على مبدأ تحقق الإيراد ومبدأ التكلفة التاريخية وقيد الحيطة والحذر قد يزود مستخدمي القوائم المالية ببيانات غير واقعية وبالتالي تكون مضللة وغير ملائمة لمتخذ القرار، مما يبرز أهمية عرض مفهوم الدخل الشامل ليعبر عن المركز المالي الحقيقي لمالكي الشركة (المصرف) لتعزيز الإبلاغ المالي عن مركز الشركة وزيادة الثقة في القوائم المالية ومما ينسجم مع مبدأ الإفصاح الشامل **Full Disclosure Principle**.

أهمية البحث :

من أجل تزويد مستخدمي القوائم المالية ببيانات واقعية وغير مضللة وملائمة لاتخاذ القرارات المناسبة من خلال تجانس الأرقام المحاسبية في تلك القوائم لدورات محاسبية عديدة يسهل معها إجراء المقارنات فيتم اللجوء إلى إدخال مفهوم الدخل الشامل ضمن القوائم المالية وبيان إمكانية تأثير ذلك على القيمة السوقية للشركة.



تأثير الدخل الشامل على القيمة السوقية للشركة

هدف البحث :

تهدف الدراسة إلى توضيح مفهوم الدخل الشامل ومدى فائدته بالنسبة للمستخدمين ، كما تهدف الدراسة إلى توضيح تأثير مفهوم الدخل الشامل على القيمة السوقية للشركة.

فرضية البحث :

استند البحث على فرضية مفادها أن قياس الدخل الشامل وتطبيقه يساهم في التأثير على القيمة السوقية للشركات .

أسلوب البحث :

استند البحث إلى توضيح مفهوم الدخل الشامل وقياس المكاسب والخسائر غير المتحققة ضمن مكونات الدخل الشامل الأخرى والتي تنسجم مع البيئة العراقية ، حيث تم قياس المكاسب والخسائر غير المتحققة الناتجة من إعادة تقويم الأوراق المالية المتاحة للبيع ، وقياس المكاسب والخسائر غير المتحققة الناتجة من العقود المستقبلية ، وقياس المكاسب والخسائر غير المتحققة الناتجة من تسوية تحويلات العملات الأجنبية ، ومن ثم بيان مدى تأثير هذه المكونات على الارتفاع او الانخفاض في العائد على السهم وبالتالي القيمة السوقية للشركة .

المبحث الثاني/ دراسات سابقة

1- البحوث الأجنبية : Foreign Searches :

أولاً: بحث : Linda, John, Kathy, Isabel (2010) :

Comprehensive Income: Who's Afraid Of Performance Reporting?

وهو بحث منشور من قبل جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) ، اهتم هذا البحث بتحديد الدخل الشامل وتحديد الجهة التي تتجنب الإبلاغ عن الأداء، حيث أشار هذا البحث إلى انه يمكن الإبلاغ عن الدخل الشامل أما في قائمة أداء مشابهة لقائمة الدخل أو قائمة حق الملكية.

أهم استنتاجات البحث التي تم التوصل إليها :

1. إن صناعات السياسة يفضلون أن تقوم الشركات بالإبلاغ عن الدخل الشامل في قائمة الأداء ، ويعتبرونها أكثر شفافية بدلاً من قائمة حق الملكية، حيث إن هذه الأفضلية ببساطة تتعلق باختيار موقع التقرير (التقرير الذي يتم به الإبلاغ عن الدخل الشامل في قائمة الأداء أو قائمة حق الملكية)
2. هناك من يتوقع أن المدراء يرضخون (لواضعي السياسات) لتطوير سمعة الشركة بالإبلاغ عن تقرير شفاف .
3. نسبة 80% من الشركات المختارة لعينة الدراسة (500 شركة) لا تتبع تفضيل واضعي السياسات، وبدلاً من ذلك تقوم بالإبلاغ عن الدخل الشامل في قائمة حق الملكية، حيث إن هذه الدراسة زودت وجهة نظر جديدة، أي إن العديد من الشركات لا تتبع تفضيل واضعي السياسات للإبلاغ عن الدخل الشامل في قائمة الأداء الأكثر وضوحاً .
4. البحث يدعم فرضية أن المدراء هم الذين يتجنبون الإبلاغ عن الأداء .

ثانياً: بحث : Anne Le Manh (2010) :

Is Comprehensive Income Required By IAS No. 1 Relevant For Users? A Review Of The literature

وهو بحث منشور في موقع العلمين في فرنسا (ESCP EUROPE) ، اهتم هذا البحث بتوضيح بأنه هل الدخل الشامل المطلوب من قبل المعيار المحاسبي الدولي الأول ملائم للمستخدمين؟ حيث أشار البحث إلى أن المحاسبون المهنيون لديهم قبول لصادفي الدخل الذي يعد قياس الأداء الرئيسي لشركات الأعمال، قرار مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في 2007 الذي يطالب بنشر قائمة الدخل الشامل كما هو مبين منذ سنة 1997 في الولايات المتحدة.



تأثير الدخل الشامل على القيمة السوقية للشركة

أهم استنتاجات البحث التي تم التوصل إليها:

1. واضعي المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية يريدون فرض الدخل الشامل كمؤشر أداء رئيسي، في الوقت الحاضر المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل يتطلب الإفصاح عن الدخل الشامل كما في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم 130 الذي صدر منذ 1997 في الولايات المتحدة.
2. الممارسون المحاسبون يخافون على أية حال من إن استخدام مفهوم صافي الدخل سيكون ممنوع في الأجل المتوسط ، الحجج في تفضيل مفهوم الدخل الشامل في الإفصاح المقترح من قبل واضعي المعايير مثل اتساق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً والقوائم المالية والضعف في صافي الدخل. لا يبدو لإقناع المستخدمين والمعددين حول مفهوم الذين يطلبون دليل حقيقي في تفوق الدخل الشامل كقياس أداء.
3. المشاركون في النقاش حول مفهوم الدخل ، انه ليس من الضروري أن يأخذوا في الحسبان التماسك في المعايير الدولية التي يمكن أن تتغير إذا كان ذلك ضروريا ، لكن يجب أن تأخذ في الاعتبار ملائمة وممارسة المفهوم الجديد للدخل .

ثالثاً: بحث : **Dennis, Thomas, Catherine And Theodore (2006)** :

An Evaluation of SFAS No.130 Comprehensive Income Disclosures

وهو بحث منشور في جامعة كينتوك، اهتم هذا البحث بتقويم جانب من قائمة معايير المحاسبة المالية رقم 130 والمتعلق بالإفصاح عن الدخل الشامل، حيث ستزود هذه الدراسة دليل على التسعير في الدخل الشامل الآخر، حيث يشير البحث إلى أن البحث التجريبي السابق استنتج إن الدخل الشامل الآخر لا يسعر من قبل المستثمرين، من جانب آخر، زود هذا البحث دليل فيما بعد فترة المعيار المحاسبي المالي رقم 130 إن الدخل الشامل الآخر مسعر على أساس دولار- للدولار Dollar-for-dollar كما هو متوقع بالنظرية الاقتصادية لبنود دخل شفاف، كما وثق البحث إن مكونين من الدخل الشامل الآخر، تعديلات تحويلات العملة الأجنبية والمكاسب والخسائر غير المتحققة للأوراق المالية المتاحة للبيع مسعرة من قبل المستثمرين.

أهم استنتاجات البحث التي تم التوصل إليها :

1. تقترح النظرية الاقتصادية انه إذا كان الدخل الشامل الآخر طارئ Transitory، يجب أن يكون مسعر دولار - للدولار.
2. استخدم البحث عينة مجمعة يدوياً مفصحة عن الدخل الشامل الآخر لـ 500 شركة لتجنب مشاكل خطأ القياس، وزودت الدراسة دليل أن المستثمرين يسعون الدخل الشامل الآخر ليتوافق مع النظرية الاقتصادية.
3. استنتج البحث إن المكاسب والخسائر غير المتحققة للأوراق المالية المتداولة وتعديلات تحويل العملة الأجنبية مسعرة بشكل إيجابي .

2 الدراسات العربية **Arabic Studies** :



تأثير الدخل الشامل على القيمة السوقية للشركة

أولاً: بحث حسين (2011):

تطور مفهوم الدخل الشامل في ضوء إصدارات الهيئات المهنية وهو بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة في جامعة عين شمس ، أهتم هذا البحث بتوضيح تطور مفهوم الدخل الشامل في ضوء إصدارات الهيئات المهنية الأمريكية والدولية في ظل تنامي الاهتمام بجودة التقارير المالية لتعبر بشكل كامل وموضوعي وملئم عن حقيقة المركز والأداء المالي للمنشأة ، ومن أجل التغلب على القصور الحالية في مجالات المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية في التعبير بشكل موضوعي عن المركز والأداء المالي للمنشأة.

أهم استنتاجات البحث الذي تم التوصل إليه:

1. أهتم البحث بتوضيح مفهوم الدخل الشامل في ضوء معيار المحاسبة المالي الأمريكي SFAS 130
2. تحليل الجدول حول أهمية تطبيق مفهوم الدخل الشامل .
3. أهتم بتعديل معيار المحاسبة الدولي الأول الخاص بعرض القوائم المالية بإدراج قائمة الدخل الشامل.
4. أهتم البحث بعرض المبادئ التي صاغها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) التي بلورت التصميم الحالي لقائمة الدخل الشامل.

ثانياً : بحث الجنابي ، المشهداني ، والعاني (2009) :

قراءة محاسبية في العمليات الأجنبية وترجمة القوائم المالية

وهو بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية يهدف إلى تقديم قراءة فكرية ومفاهيمية لموضوع المحاسبة عن العمليات التي تتم بعملة أجنبية وترجمة القوائم المالية للفروع والوحدات الأجنبية وما ينجم عنها من آليات محاسبية موضوعية لمعالجة العمليات التي تتم بعملة أجنبية وترجمة القوائم المالية للفروع والوحدات الأجنبية من خلال الإسهام في تبني قاعدة محلية تنسجم وتتكيف مع المتغيرات البيئية الجديدة.

أهم استنتاجات البحث التي تم التوصل إليها:

1. توصل البحث إلى صعوبة الوثوق بعقود الصرف المؤجلة التي لا تستهدف التحوط من مخاطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية.
2. وجود مبررات مفاهيمية ومنطقية تتعلق بالتحقق الفعلي من الحدث الاقتصادي تحول دون تسوية المكاسب أو الخسائر الناشئة من تحويل العملة الأجنبية المستعملة في الفروع والشركات الأجنبية إلى صافي الدخل.
3. وقد أوصى البحث بوجود اعتماد مدخل العمليتين عند التعامل مع أي صفقة تتم بالعملة الأجنبية.
4. ضرورة تطبيق عقود الصرف المؤجل وبخيار عند دخول الوحدات الاقتصادية العراقية بأي عقود مستقبلية بالعملة الأجنبية.

موقع البحث الحالي بين البحوث السابقة :

تميز البحث الحالي عن البحوث السابقة بتحديد البنود التي تمثل مكونات الدخل الشامل الآخر والتي لها اثر في زيادة أو انخفاض الدخل السنوي للشركة وبما يتلاءم مع البيئة العراقية حيث تم تحديد ثلاث متغيرات مستقلة يمكن الجزم بأنها متوفرة في البيئة العراقية وهي :

1. المكاسب أو الخسائر غير المتحققة الناتجة من التغير في القيمة العادلة للأوراق المالية المتاحة للبيع .
 2. المكاسب أو الخسائر غير المتحققة الناتجة من التغير في سعر الصرف للعقود المستقبلية .
 3. المكاسب أو الخسائر غير المتحققة الناتجة من تسوية تحويلات العملات الأجنبية.
- ومن ثم بيان مدى إمكانية تأثير هذه المتغيرات الثلاث المستقلة في القيمة السوقية للشركة والمتمثلة في البحث الحالي بالارتفاع أو الانخفاض للعائد على السهم.



تأثير الدخل الشامل على القيمة السوقية للشركة

المبحث الثالث/ نظرة تعريفية على الدخل الشامل

إن الدخل الشامل يتضمن كل التغيرات في حق الملكية خلال الفترة ما عدا تلك الناتجة من الاستثمارات بواسطة المالكين والتوزيعات عليهم، إذن الدخل الشامل يتضمن كل الإيرادات والمكاسب والمصاريف والخسائر التي تم الإبلاغ عنها في صافي الدخل، وكل المكاسب والخسائر المستبعدة من صافي الدخل ولكنها تؤثر على حقوق حملة الأسهم، هذه البنود الناتجة من التغيرات في حق الملكية لغير المالكين والتي تم استبعادها من صافي الدخل يتم الإشارة إليها بالدخل الشامل الآخر، وتعد قائمة الدخل من أهم القوائم المالية التي تعكس مقدره الشركات على تحقيق أهدافها الاقتصادية، فهي تعبر عن إمكانية الشركات على تحقيق الأرباح التي تخدم بها الأطراف الداخلية والخارجية كالمستثمرين والدائنين والمدراء والمحللين والمراقبين .

أولاً: مفهوم قائمة الدخل التقليدية Concept Of Traditional Income Statement :

من الملاحظ في الآونة الأخيرة توجه كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) نحو إصدار وتعديل العديد من معايير المحاسبة ومن ضمنها مفهوم الدخل الشامل الذي يأخذ بالنظرة الاقتصادية لتعريف الدخل والذي يركز على كل التغيرات في الثروة خلال الفترة وكذلك التركيز على تطبيق مفهوم القيمة العادلة.

إن قائمة الدخل هي التي تقيس نتائج العمليات خلال الفترة (Kieso, 2010, p 69). كما تعد قائمة الدخل تقرير تقيس به نجاح عمليات الشركات لفترة من الزمن، وهناك من يطلق عليها قائمة الدخل Statement of Income أو قائمة الأرباح Statement of Earning (Kieso , et.al, 2010 p 132) . وتعد قوة الثقة في قائمة الدخل من الأمور الظنية، لأن الدخل المستخرج منها يعتبر في أحسن الحالات تقديراً تقريبياً (كيسو، تعريب د. احمد حجاج ص168) .

كما انه في أي مناقشة للأفكار المتنافسة عن الدخل الناتج أعتقد (David) للبدء يجب أن يكون هناك سؤال: " هل نحتاج حقاً لمفهوم الدخل؟ وإذا كان كذلك، لمن؟ " فقط عندما يكون لدينا سؤال وجواب لهذا السؤال يمكن أن نقول إذا كان هناك حاجة لتعريف Need To Define وما إذا مفهوم واحد أو أكثر للدخل يكون ضرورياً (David , p 264) .

ولذلك فإنه يعترف بالدخل عندما تتحقق للمنشأة منافع اقتصادية تزيد عن المنافع الحالية الواردة في الميزانية العمومية، وينشأ أما عن زيادة الموجودات أو نقص الالتزامات أو كليهما (مطر والسويطي، 2008 ، ص 207) .

والربح بهذا المعنى هو الزيادة الحاصلة في صافي الموجودات، وتقاس هذه الزيادة بالزيادة التي تحدث في موجودات الشركة خلال الفترة المحاسبية والتي غالباً ما تكون سنة والتي تسمى بالسنة المالية . وقد يكون التغير في الموجودات ايجابياً فيقال عنه ربحاً ، أو قد يكون التغير سلبياً فيكون بذلك قد حققت الشركة خسارة .



تأثير الدخل الشامل على القيمة السوقية للشركة

ووفقاً للتعريف الذي أظهره البلقاوي فإنه يقترح خمس صفات (سمات) للدخل المحاسبي:
(Belkaoui , 2000, P 388-389)

1. إن الدخل المحاسبي مبني على صفقات فعلية كانت المنشأة طرفاً فيها (أساساً الإيرادات الناتجة من بيع السلع والخدمات مطروحاً منها الكلف الضرورية لتحقيق المبيعات). ولقد وظفت مهنة المحاسبة تقليدياً مدخل الصفقات لقياس الدخل. والصفقة قد تكون خارجية أو داخلية. فالصفقات المباشرة أو الواضحة (الخارجية) تتولد من قيام المنشأة بحياسة السلع والخدمات من منشأة أخرى. وأما الصفقات الضمنية (أي الداخلية) فهي تتولد من استخدام أو توزيع الموجودات ضمن المنشأة (أي داخلها). ويرى الباحثان إن الصفقات الضمنية (الداخلية) لا تعد دخلاً متولداً للمنشأة في ظل المفهوم التقليدي للدخل فهي تعبر عن النشاط الذي تقوم به المنشأة بين الشركة الأم وفروعها أو بين فروع المنشأة الواحدة، ولذلك لا يتم الاعتراف بالمكاسب والخسائر التي تحدث داخل المنشأة الواحدة فهي تعتبر مكاسب وخسائر غير متحققة.
2. إن الدخل المحاسبي مبني على بديهية الفترة ويشير إلى الأداء المالي للمنشأة خلال فترة معينة.
3. إن الدخل المحاسبي مبني على مبدأ تحقق الإيراد ويتطلب تعريف الإيراد وقياسه والاعتراف به.
4. (توقيتته). وعموماً فإن مبدأ التحقق هو الاختيار المستخدم للاعتراف بالإيراد، وكنتيجة لذلك، الاعتراف بالدخل أيضاً. ولكن بعض الظروف الخاصة قد تولد استثناءات.

حيث إن هناك حالات معينة استثنائية يتم الاعتراف بالإيراد رغم عدم اكتمال خاصية التحقق فيها، ومنها الاعتراف بالإيراد أثناء الإنتاج بالنسبة لعقود المقاولات طويلة الأجل، الاعتراف بالإيراد عند الانتهاء من الإنتاج كالمعادن النفيسة مثل الماس والذهب والفضة، الاعتراف بالإيراد عند تحصيل النقدية وذلك عند البيع بالأجل فإنه يتم تأجيل الاعتراف بالإيراد حتى يتم تحصيل النقدية.

وإذا ما تم ربط هذه الاستثناءات بمفهوم الدخل الشامل فإنه يمكن الاعتراف بمكونات الدخل الشامل كالمكاسب والخسائر غير المتحققة عند التغير في القيمة العادلة للأوراق المالية المتاحة للبيع في قائمة حق الملكية وعند تحققها أي عند بيع هذه الأوراق المالية المتاحة للبيع يتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسارة في قائمة الدخل.

5. يتطلب قياس الدخل المحاسبي قياس المصاريف على أساس الكلفة التاريخية للمنشأة، مما يمثل تمسكاً وتشديداً بمبدأ الكلفة. فتتم المحاسبة عن أي موجود على أساس كلفة الحياسة لغاية تحقق البيع، وفي تلك اللحظة يتم الاعتراف بأي تغير في القيمة. وعليه فالمصاريف ما هي إلا موجودات مستنفدة، أو كلف حياسة مستنفدة.

ولذلك فإن القيمة العادلة تعبر عن القيمة الحقيقية للأصل الذي تمتلكه المنشأة والتي تعبر عن مقدار النقدية التي يمكن للمنشأة أن تحصل عليها وهي تعبر عن التغير في قيمة الأصل الذي تمتلكه المنشأة وإظهار هذه القيمة في قوائمها المالية قبل عملية البيع ولذلك فإن القيمة العادلة تعبر عن المركز المالي الحقيقي للمنشأة وتعد القيمة العادلة أكثر موضوعية من الكلفة التاريخية. وبذلك يمكن التعبير عن المكاسب أو الخسائر الناتجة عن تغير قيمة الأصل المحتفظ به قبل عملية البيع وتعرف هذه المكاسب أو الخسائر بمكاسب أو خسائر الاحتفاظ غير المتحققة.

6. يتطلب تحديد الدخل المحاسبي ربط الإيرادات المعترف بها عن الفترة بالكلف المناسبة (الملائمة) والمناظرة. ولذلك فالدخل المحاسبي مبني على مبدأ المقابلة. فمن الناحية الأساسية، يتم توزيع كلف معينة أو كلف فترة أو تتم مقابلتها بالإيرادات، وأما الكلف الأخرى فتحمّل على الفترات المستقبلية ويتم الإبلاغ عنها كموجودات. إن الكلف الموزعة التي تتم مقابلتها مع إيرادات الفترة تفترض على أن لها خدمات محتملة تم استفادها.



تأثير الدخل الشامل على القيمة السوقية للشركة

وعلى هذا الأساس، فإن قائمة الدخل يتم فيها بيان نتائج الأعمال عن طريق تحديد صافي الدخل الدوري والإفصاح عن مكوناته الرئيسية . الهدف هو مساعدة تقييم التدفقات الدخلية **Income Flows** الحالية (التاريخية) واستخدام نتائج هذا التقييم لإغراض التنبؤ بالتدفقات الدخلية المستقبلية وإمكانات تحويل هذه التدفقات الدخلية إلى تدفقات نقدية **Cash Flows** (الشيرازي، 1990، ص 211) .

إن قائمة الدخل تساعد مستخدمي القوائم المالية للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية (Kieso ,et.al p 132) ، فهي توفر للمستخدمين الداخليين والخارجيين كالمستثمرين والداننين والمدراء المعلومات التي تساعد على التنبؤ بمقدار توقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل ، كما تساعد التنبؤات الدقيقة بالتدفقات النقدية في المستقبل المستثمرين على تقدير القيمة الاقتصادية للمنشأة ، كما تساعد الداننين على تحديد احتمال استرداد حقوقهم بالمنشأة (كيسو ، تعريب د. احمد حجاج ، 1999 ص 168) .

ولذلك فإن لقائمة الدخل عدة فوائد والتي من أهمها ما يلي :

1. تقييم الأداء الماضي للشركة : فحص الإيرادات والمصاريف المبينة التي تعبر عن أداء الشركة و تسمح لمقارنة أداؤها مع منافسيها . مثال ، المحللون يستخدمون بيانات الدخل لتزويد شركة Ford لمقارنة أداؤها مع شركة Toyota (Kieso , 2010 , p 132) .
2. توفر أساس للتنبؤ بالأداء المستقبلي : المعلومات حول الأداء الماضي تساعد في تحديد الاتجاهات الهامة منه . إذا استمرت تزود المعلومات حول الأداء المستقبلي .
3. تساعد في تعيين الخطر أو عدم التأكد في تحقيق التدفقات النقدية المستقبلية : فالمعلومات عن المكونات المتنوعة (المختلفة) للدخل الإيرادات ، المصاريف ، المكاسب والخسائر حيث تبرز العلاقة بين هذه المكونات المختلفة (Kieso , 2010 , p 132) .
4. إن الدخل هو الأساس للضريبة وإعادة توزيع الثروة بين الأفراد : إن احد مفاهيم الدخل المعروف بالدخل الخاضع للضريبة، يتم احتسابه استناداً إلى قواعد تحدد من قبل التشريعات الحكومية المالية (البلقاوي، نظرية المحاسبة، تعريب العبد الله والجراوي، ج2، ص 276) .
5. يُنظر إلى الدخل على انه مؤثر لسياسة توزيع الأرباح والأرباح المحتجزة : فالدخل المعترف به يمثل مؤشر عن المبلغ الذي يمكن توزيعه كمقسوم أرباح أو المحتجز لأغراض التوسع أو إعادة الاستثمار في المنشأة. ولكن بسبب الفروق المحاسبية على أساس الاستحقاق وعلى الأساس النقدي فإن المنشأة يمكن أن تعترف بمبلغ الدخل ، وفي نفس الوقت لا تمتلك النقد لدفع مقسوم الأرباح. وعليه فإن الاعتراف بالدخل بحد ذاته لا يضمن دفع مقسوم الأرباح.
6. يُنظر إلى الدخل على انه دليل للاستثمار وصنع القرار بشكل عام : فيفترض عموماً بان المستثمرين يسعون لتعظيم العائد على رأس المال المستثمر في ظل تناسبه مع درجة مقبولة من المخاطرة (البلقاوي، نظرية المحاسبة، تعريب العبد الله والجراوي ، ج2، ص 277) .



تأثير الدخل الشامل على القيمة السوقية للشركة

ثانياً : مفهوم قائمة الدخل وفقاً لمفهوم الدخل الشامل

طالما إن مفهوم الدخل المحاسبي التقليدي يميز بين نوعين من الصفقات الخارجية والداخلية ، والصفقات الخارجية التي تتم مع الغير هي أكثر موضوعية من الصفقات الداخلية التي تتم داخل المنشأة نفسها ، وبذلك فإن الدخل المحاسبي التقليدي لا يعترف بالمكاسب والخسائر غير المتحققة الضمنية التي تحدث داخل المنشأة نفسها ، فالمكاسب والخسائر الناتجة من الاحتفاظ بالأوراق المالية المتاحة للبيع لا يتم الاعتراف بها بالدخل حتى يتم البيع الفعلي ، أما فيما يخص مفهوم الدخل الشامل فهو يعترف بالمكاسب والخسائر غير المتحققة ويتم الإفصاح عنها كجزء مستقل في حقوق الملكية تحت بند الدخل الشامل الآخر **Other Comprehensive Income** .

وبذلك فإن مفهوم الدخل الشامل يعتبر من المفاهيم الحديثة نسبياً وهو اشمل من مفهوم صافي الدخل المحاسبي الذي يحتسب بالطرق التقليدية بمقابلة مصاريف الفترة الحالية بالإيرادات المتحققة مع استبعاد كافة المكاسب والخسائر الاقتصادية، ولذلك نجد إن مفهوم الدخل الشامل يحاول إدراج كافة البنود من المكاسب والخسائر غير المتحققة والتي تكون قابلة للقياس بشكل موضوعي ويمكن الإبلاغ عنها في القوائم المالية الرئيسية للشركة وبذلك تكون القوائم المالية أكثر فائدة وملائمة للاستخدام من قبل المستخدمين لهذه القوائم . وقد قدم مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) تعريفاً للدخل الشامل الذي جاء في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (3) ورقم (6) عناصر القوائم المالية لشركات الأعمال لسنة 1980 وعناصر القوائم المالية لسنة 1985 وكما يأتي:

الدخل الشامل هو : " التغيير في حق الملكية (صافي الأصول) في الشركة خلال فترة معينة من الزمن الناتجة من الصفقات والأحداث والظروف الأخرى ومن مصادر غير المالكين ، وهو يتضمن كل التغيرات في حق الملكية خلال فترة معينة من الزمن ما عدا تلك الناتجة من الاستثمارات بواسطة المالكين والتوزيعات إلى المالكين " (Statement No.3 , p 6 and p 7) .

كما إن مفهوم الدخل الشامل لم يتغير من وجهة نظر مجلس معايير المحاسبة المالية الذي قدم القائمة رقم 6 بعنوان عناصر القوائم المالية لسنة 1985 والتي حلت محل القائمة رقم 3 والتي تعتبر اشمل من القائمة السابقة حيث أضافت الشركات الغير هادفة للربح في هذه القائمة . لذلك نجد إن تعريف الدخل الشامل لم يتأثر ، كما إن مجلس معايير المحاسبة المالية قدم المعيار رقم 130 بعنوان تقرير الدخل الشامل والذي أشار فيه إلى تعريف الدخل الشامل في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم 6 .

وقد عرف (Hendriksen & Breda) مفهوم الدخل الشامل بأنه إجمالي التغيير في الملكية المعترف بها عن طريق تسجيل العمليات أو إعادة تقويم الشركة خلال فترة معينة ، مستبعد منها توزيعات حصص الأرباح وعمليات رأس المال (Hendriksen & Breda , 1992 , p 326) .

وطبقاً لمفهوم الدخل الشامل "يجب أن تتضمن قائمة الدخل اثر كافة العمليات والأحداث والظروف التي أدت إلى تغيير حقوق الملكية خلال الفترة ذلك بالطبع بعد استبعاد العمليات الرأسمالية التي تتم مع أصحاب رأس المال بصفتهم ملاكاً" . ويوجه أنصار مفهوم الدخل الشامل الأنظار إلى مساوئ إتباع دخل النشاط الجاري على أساس إن تحديد العناصر غير العادية وغير المتكررة سوف يعتمد إلى حد كبير على تقدير ظروف الحال وهو أمر يفسح المجال أمام إدارة المنشأة للتأثير في عملية تحديد (التلاعب) نتائج الأعمال **Manipulation Of Earning** (الشيرازي ، 1990 ، ص 212) .

لقد كانت قضية ما الذي يجب إدراجه في صافي الدخل محل خلاف للعديد من السنوات. على سبيل المثال، هل يجب على الشركات التقرير عن المكاسب والخسائر غير المنتظمة وتعديلات الإيرادات والمصروفات الخاصة بسنوات سابقة بصورة مباشرة كجزء في الأرباح المحتجزة ؟ (يعرف هذا المفهوم بمفهوم دخل الأداء التشغيلي الجاري)، أم هل يجب على الشركات أولاً عرض تلك الحالات في قائمة الدخل ومن ثم تحميلها إلى الأرباح المحتجزة ؟ أم عدم التقرير عنها في قائمة الدخل (يعرف هذا المفهوم بمفهوم الدخل الشامل) (Kieso , 2010 , p 139) .



تأثير الدخل الشامل على القيمة السوقية للشركة

هذه القضية مهمة للغاية بسبب إن عدد من البنود غير المنتظمة ضخمة أي ذات أهمية نسبية كبيرة مما قد تؤثر على وضع المركز المالي للشركة .

كما أشار تعريف Hicksian الكلاسيكي إن الدخل هو التغيير في رأس المال المستخدم للمالكين (هذا الدخل الشامل) وهذا يؤدي إلى فهم الأرباح عند الحديث عن ذلك : الأرباح هي الجواب إلى " لماذا أنا اكسب (من كل المصادر) ؟" وكذلك "أسباب زيادة رأس المال " (Thomas , et.al , 1997 , p 120) . وقد استخدم مصطلح الدخل الشامل لبيان إجمالي كل مكونات الدخل الشامل بما في ذلك صافي الدخل . وقد استخدم في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم 130 مصطلح الدخل الشامل الآخر Other Comprehensive Income للإشارة إلى الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر غير المتحققة التي تدخل ضمن الدخل الشامل لكنها تستبعد من صافي الدخل وقد كان الغرض منه الإفصاح عن الدخل الشامل للإبلاغ عن مقياس للاداء العام للشركة عن طريق الإفصاح عن كل التغييرات في حقوق الملكية في المشروع نتيجة للعمليات والأحداث الاقتصادية خلال فترة معينة، ما عدا العمليات مع الملاك بصفتهم ملاكاً.

إن مجلس معايير المحاسبة المالية طالب بالإفصاح عن إجمالي مبلغ الدخل الشامل في قائمة الدخل الشامل بموجب القائمة رقم 130 (SFAS No.130, paragraph 68 , p 26) . إلا انه لم تحدد هذه القائمة متى يتم الاعتراف بالبنود المكونة له أو كيفية قياسها، وقد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية إلى إن المعايير المحاسبية القائمة والمستقبلية ستوفر إرشادات للبنود التي يتم إدراجها ضمن الدخل الشامل ومكوناته وكما أشارت إلى إن المعلومات التي يوفرها التقرير عن الدخل الشامل إذا ما استخدمت إلى جانب المعلومات والإفصاحات الواردة في القوائم المالية الأخرى قد تمكن المستثمرين والدائنين وغيرهم من تقييم أداء المشروع وتوقيت ومقدار التدفقات النقدية المستقبلية له (Schroeder,2009, P192) .

أما فيما يتعلق بمكونات الدخل الشامل ، فقد اشترط المعيار رقم 130 الإفصاح عن مقدار صافي الدخل لكن هذا المقدار يجب أن يعطى أهمية مساوية للمبالغ المعلن عنها للدخل الشامل، لان صافي الدخل والدخل الشامل متساويان للمشروع الذي ليس لديه بنود أخرى للدخل الشامل بخلاف صافي الدخل، ولم تغير قائمة المفاهيم المحاسبة المالية رقم 5 من التصنيفات داخل صافي الدخل، حيث تشمل هذه التصنيفات كلا من صافي الدخل من العمليات المستمرة والعمليات المتوقف عنها والبنود الاستثنائية والآثار التجميعية للتغيرات في المبادئ المحاسبية، أما البنود التي تدخل في الدخل الشامل الآخر فتصنف حسب طبيعتها حيث تشمل هذه التصنيفات كلا من بنود العملة الأجنبية وتسويات الحد الأدنى للالتزامات المعاشات التقاعدية والمكاسب والخسائر غير المحققة على بعض الاستثمارات في أوراق الدين وأوراق الملكية (الأوراق المالية المتاحة للبيع والمشتقات المالية).

وقد أشار كل من (Mulford & Comiskey) إلى انه عندما يتم الاعتراف بهذه المكونات كجزء من الدخل الشامل، فإن كل من تلك البنود تكون معروضة بالصافي من تأثير ضريبة دخلها المنفصل (Mulford & Comiskey , 2002 , p 292) .

ويصر مؤيدو قائمة الدخل الشامل على إدراج البنود غير المنتظمة في صافي الدخل لأنها تعكس قدرة المنشأة على توليد الدخل في الأجل الطويل حيث إن أي مكسب أو خسارة في الشركة (سواء كانت ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة) تساهم في ربحيتها في الأجل الطويل ويجب إدراجها في عملية حساب صافي الدخل . ويمكن فصل المكاسب والخسائر غير المنتظمة عن نتائج العمليات المنتظمة للوصول إلى الدخل من العمليات ، ولكن صافي الدخل العام يجب أن يتضمن كل الصفقات . ويعتقد مؤيدو مفهوم الدخل الشامل انه إذا ترك تحديد البنود غير المنتظمة للحكم الشخصي فسوف تظهر اختلافات في معالجة بعض البنود ومن ثم سيظهر خطر التلاعب في بيانات الدخل (كيسو، تعريب د. احمد حجاج، 1999، ص 180).



تأثير الدخل الشامل على القيمة السوقية للشركة

كما إن قياس دخل المنشأة بمفهومه الاقتصادي عن فترة معينة يتحدد بالفرق بين قيم صافي موجوداتها في نهاية هذه الفترة ، وقيم صافي موجوداتها في بدايتها، مع استبعاد أية زيادات تطرأ على رأس المال أو أي توزيعات للأرباح ، وان الأداة المفضلة لذلك هي الميزانية العمومية ، ويتناغم ذلك مع مفهوم المحاسبة على رأس المال الحقيقي ورأس المال المادي . في حين يتحدد الدخل بمفهومه المحاسبي وفقاً لنتائج الأنشطة والمعاملات التي تنتج عن وجود عمليات تبادل حقيقية بين المنشأة والغير وان الأداة المفضلة لذلك هي قائمة الدخل (مطر والسويطي، 2008 ، ص 213) .

إلا انه بالقياس يمكن أن نستخدم نفس التعريف كأساس لقياس دخل المنشأة بالمقارنة بين قيمة صافي أصول المنشأة في نهاية الفترة المالية بقيمة صافي أصولها في بدايتها مع مراعاة أي تغيير يحدث في حقوق الملكية أما بسبب زيادة أو تخفيض رأس المال بسبب المسحوبات التي تحدث خلال الفترة . وتمثل صافي الأصول بالفرق بين قيمة الأصول والمطلوبات في لحظة معينة، التي تم احتسابها على أساس القيمة الجارية . كما أعاد (Belkaoui) صياغة تعريف مقتبس من التعريفين السابقين فاعتبر إن الدخل بالمفهوم الاقتصادي هو " الحد الأقصى من الموارد الاقتصادية الذي يمكن للفرد أن يستهلكه خلال فترة زمنية معينة مع بقاء ثروته في نهاية تلك الفترة بنفس المقدار الذي كانت عليه في بدايتها " (Belkaoui , 2005 , P 483) .

حيث يلاحظ إن مفهوم الربح بالنسبة للاقتصاديين يشمل كل ما يحدث من نمو في الأصول تسبب في زيادة قيمتها سواء تم بيعها فعلاً أم بقيت في حيازة المنشأة ، ولكن الربح المحاسبي يعترف بالنمو الذي يتحقق بفعل البيع فقط . ولا يعترف بالزيادات غير المتحققة في قيم الأصول ، وفي نفس الوقت تعترف المحاسبة بالخسارة في حال انخفاض قيم هذه الأصول حتى وان لم يتم بيع هذه الأصول تبعاً لسياسة الحيطة والحذر .

وبذلك فإنه يمكن إعداد قائمة الدخل وفق احد المدخلين التاليين :

1. مدخل العمليات الجارية أو النشاط التشغيلي Current Operation Income Approach :

وطبقاً لهذا المفهوم ربح النشاط الجاري لا تتضمن قائمة الدخل إلا تلك العناصر التي تعتبر عادية متكررة والتي تتعلق بنشاط الفترة الحالية . وعليه فإن أي عنصر غير عادي Unusual أو غير متكرر Infrequent أو تتعلق بنشاط فترات أخرى يجب استبعادها عند تحديد صافي الربح الجاري للفترة الحالية (الشيرازي ، 1990 ، ص 211) .

ويتم الاعتراف بالدخل وفق هذا المدخل بمقابلة الإيرادات المتحققة خلال الفترة بالمصروفات المستنفدة أثناءها من خلال إعداد قائمة الدخل ولا يدخل ضمن دخل العمليات الجارية التي يتحدد من خلالها صافي الدخل الدوري إلا ما ينتج عن الأنشطة العادية للمنشأة ويستثنى نتائج أي عمليات أخرى غير اعتيادية أو غير متكررة (مطر والسويطي ، 2008 ، ص 213) .

ومن الأمثلة على البنود التي لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنشاط الجاري والتي لا ينتظر تكرارها بصورة معتادة نجد : نتائج إيقاف نشاط احد خطوط الإنتاج أو التوزيع ، نتائج تصحيح بعض أخطاء القياس المحاسبي لسنوات سابقة، الأثر الناتج عن تغيير بعض المبادئ المحاسبية التي تتبعها المنشأة . ومن الواضح إن هذا المفهوم من مفاهيم الربح المحاسبي يستند على تبرير أساسي وهو إن العناصر غير العادية والتي لا ينتظر تكرار حدوثها في المستقبل لا تخضع عادة لإرادة إدارة المنشأة وبالتالي فإن استبعاد هذه العناصر سوف يجعل قائمة الدخل أكثر فائدة في مجالات تقييم الأداء وعمل التنبؤات الخاصة بالمستقبل (الشيرازي ، 1990 ، ص 211) .

كما إن هذه البنود لا تعد من الأمور التي تقاس بها كفاءة الإدارة ولا تعكس القوة الإيرادية المستقبلية للشركة بصفتها لا تتسم بالتكرار أو الاستمرارية ، لذلك فإن هذه البنود تستبعد من قائمة الدخل باعتبارها نتاج عمليات عرضية . وتعتمد معالجة البنود غير العادية حسب طبيعة البند فهي إما أن تضاف أو تطرح (حسب الحالة) من حقوق الملكية، أو تعالج في قائمة الأرباح المحتجزة ويتوافق أسلوب المحاسبة القائم على مدخل العمليات الجارية مع مفهوم المحاسبة على رأس المال النقدي (مطر والسويطي، 2008، ص 213 و 214)



تأثير الدخل الشامل على القيمة السوقية للشركة

2. مدخل الدخل الشامل Comprehensive Income Approach :

إن مدخل الدخل الشامل يعبر عن مقدار التغير في حقوق الملكية الناتج عن عمليات الشركة مع أطراف أخرى غير الملاك ، بحيث تستثنى العمليات المتعلقة باستثمارات الملاك أو التوزيعات عليهم خلال الفترة، وتتضمن قائمة الدخل نتائج كافة العمليات والأحداث الاقتصادية التي وقعت في المنشأة خلال الفترة المحاسبية، بحيث تضم جميع بنود الربح أو الخسارة الناتجة عن العمليات الاعتيادية أو المتكررة للأنشطة الرئيسية لهذه المنشأة ، بالإضافة إلى بنود المكاسب والخسائر وأية بنود أخرى عرضية غير اعتيادية أو غير متكررة (مطر والسويطي ، 2008 ، ص 214).

ويرى الباحثان انه من خلال هذا المدخل (أعلاه) فهو أكثر قيمة من ناحية الإفصاح و أقل تأثراً بالاجتهادات والتفديرات الشخصية ، وهو يلاءم الطبيعة المتكاملة والمتنوعة لأنشطة منشآت الأعمال في الاقتصاد المعاصر ، حيث لا توجد هناك قيود تحكم في قضايا الاعتراف بين ما يعد عمليات جارية اعتيادية وعمليات غير اعتيادية التي تقوم بها الشركات .

حيث يشير أنصار مفهوم الدخل الشامل إلى إن إتباع مفهوم دخل النشاط الجاري يؤدي إلى عدد من السلبيات حيث إن تحديد البنود غير العادية وغير المتكررة سوف يعتمد بشكل رئيسي على تقدير الإدارة والظروف المحيطة وهو يؤدي إلى التأثير على تحديد نتيجة النشاط وهنا نجد حالة من حالات التعارض بين ملائمة المعلومات التي يمكن استخدامها كأساس للتنبؤ والتقييم الارتدادي للقرارات السابق اتخاذها .

ويرى الباحثان انه لما كانت القوائم المالية الأساسية تعبر عن المركز المالي للمنشأة فهي الأساس الذي يعتمد عليه في التنبؤ في قدرة وإمكانية المنشأة على الاستمرار وتحقيق المنافسة بين الشركات الأخرى ، فإنه عندما يتم إدراج أو حذف عمليات من قائمة الدخل التقليدي التي تقوم بها المنشأة تؤثر على نتيجة النشاط وعلى المركز المالي للمنشأة فإن هذه القوائم تصبح أقل قيمة إعلامية وتتعارض مع ملائمة المعلومات التي يحتاجها مستخدمو هذه القوائم للتنبؤ في التدفقات المستقبلية للمنشأة وتقييم مستوى الأداء المالي .

إلا إن هذه المعلومات تفقد كثيرا من إمكانية الاعتماد عليها وذلك لافتقارها الحياد والقدرة على التثبيت من صحتها ، وللمقارنة نجد إن مفهوم الدخل الشامل سوف يقطع الطريق أمام احتمالات استخدام قائمة الأرباح المحتجزة لإخفاء اثر بعض العمليات تحت ستار إنها عمليات غير عادية أو غير متكررة . وعلى ذلك فإن مفهوم الربح الشامل سوف يزيد من إمكانية الاعتماد على المعلومات إلا انه في مقابل ذلك سوف يؤثر سلبا على مستوى الملائمة نتيجة استبعاد معلومات تحليلية ذات ارتباط وثيق بعملية التقييم واتخاذ القرارات (الشيرازي ، 1990 ، ص 212) .

كما إن مفهوم الدخل الشامل هو أكثر شمولية في إدراج عناصر بالمقارنة مع ما يتضمنه المفهوم التقليدي للدخل المحاسبي. فيمكن للدخل الشامل أن يدرج ضمن كشف يغطي التغير في صافي موجودات المنشأة عن فترة والناتج من كافة المصادرة ما عدا الصفقات مع الملاك . فهو مصطلح شمولي الذي من الممكن أن يكون ذي عون للمستخدم الباحث عن رقم الدخل الوهمي (البلقاوي ، تعريب د. العبد الله ود. الجاوي ، 2009 ، ج 1 ، ص 279) :

❖ من خلال توفير تفاصيل تكشف وتوضح عن الطبيعة المعقدة لرقم الدخل وتمكين المستخدمين من التوصل إلى تقديراتهم أو أحكامهم الخاصة بهم.

❖ من خلال تصوير أداء المنشأة على انه سلسلة متصلة في ظل الصفقات والأحداث بشكل منتظم وغير منتظم خلال حياة المنشأة.



تأثير الدخل الشامل على القيمة السوقية للشركة

ومن حيث الجوهر، فإن الدخل الشامل يعترف بنوعين من البنود التي يتم استبعادها عند احتساب صافي الدخل الحالي، وتمثل العناصر التي يتم استبعادها بتأثيرات ناتجة من تعديلات محاسبية معينة تخص فترات سابقة التي يعترف بها في الفترة الحالية، وتغيرات أخرى معينة في صافي الموجودات (بشكل رئيسي مكاسب وخسائر الاحتفاظ) التي يعترف بها بالفترة الحالية ولكن يتم استبعادها من صافي الدخل الحالي، وكما هو الحال مع بعض التغيرات في القيم السوقية للاستثمارات في الأوراق المالية السريعة التداول المصنفة كموجودات غير حالية، وبعض التغيرات في القيم السوقية للاستثمارات في قطاعات تمارس تطبيقات خاصة على الأوراق المالية السريعة التداول، وتعديلات عن تحويل العملة الأجنبية (البلقاوي، تعريب د. العبد الله ود. الجاوي ج1، ص 282) .

معايير الاعتراف فهي تتضمن ما يلي:

هناك أربع معايير أساسية يجب أن تتضمن في البند لكي يتم الاعتراف به لكي يصبح البند معترف به، ويجب أن يعترف به عندما يقابل البند المعيار، موضوع قيد الكلفة المنفعة وعتبة الأهمية النسبية (Statement No.5 , 1984 , p 7)

✓ **التعريف Definition :** على البند المعترف به أن يقابل (يتطابق مع) التعريف المحدد للعنصر في القوائم المالية .

✓ **القابلية للقياس Measurability :** على البند المعترف به أن يتمتع بإمكانية أو خاصية قياسه بدرجة معقولة من المعولية (الموثوقية) .

✓ **الملائمة Relevance :** على البند المعترف به إن يعكس معلومة تؤدي إلى وجود فرق في قرارات المستخدمين .

✓ **الموثوقية Reliability :** المعلومات يجب أن تمثل بصدق، وقابلة للتحقق، ومحايدة.

ويرى الباحث أن المعايير الأربعة أعلاه تمثل معايير متكاملة للاعتراف بالبنود في قائمة الدخل ، على الرغم من أن هذه المعايير الأربعة قد لا تتوفر مجتمعة في بنود مكونات الدخل الشامل الآخر **Other Comprehensive Income** لذلك فإن هناك بعض الباحثين والمختصين لا يفضلون إدراج هذه المكونات في قائمة الدخل وذلك لعدم اجتماع هذه المعايير الأربعة أعلاه في بنود مكونات الدخل الشامل الآخر ، فعلى سبيل المثال ، فإن المكاسب والخسائر للأوراق المالية المتاحة للبيع الناتجة من التغير في قيمتها العادلة ، قد تتوفر فيها عنصر الملائمة أو التعريف ولكن لا يمكن قياسها بشكل يسير، أي إن بند قابلية القياس غير متوفر وغير موضوعي لإدراج مكاسب أو خسائر غير متحققة في دخل الفترة الحالية. فيما يدعوا مؤيدو مفهوم الدخل الشامل إلى ضرورة إدراج بنود مكونات الدخل الشامل في قائمة الدخل للتعبير عن المركز المالي الحقيقي للمنشأة رغم صعوبة القياس وعدم تحقق المكسب أو الخسارة بعد.



تأثير الدخل الشامل على القيمة السوقية للشركة

المبحث الرابع/ أهمية قائمة الدخل الشامل لمستخدمي القوائم المالية وطرق إعدادها

إن مدخل الدخل الشامل هو أكثر قيمة إعلامية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية ويدعم هذا المدخل من خلال الأنظمة التأسيسية للشركات وعقود التأسيس لأي شركة مساهمة عامة من حيث أهداف وغايات هذه الشركة التي تكون قد تكونت من أجلها، حيث يسمح للشركات بالقيام بأعمال متعددة ومتنوعة وذات أغراض مختلفة ليست بالضرورة إن تكون هذه الأعمال ذات طبيعة موحدة أو أعمالاً متكررة أو تجمعها خصائص مشتركة، حيث تصبح جميع أو غالبية العمليات التي تمارسها الشركة مع الغير كأنها أعمال اعتيادية (مطر والسويطي، 2008، ص 214) .

كما إن إظهار النتائج الخاصة بهذه العمليات والإفصاح عنها في قائمة الدخل يعد أكثر فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية بفئاتهم المختلفة، حيث يستطيعون من خلال تحليل البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية التوصل إلى مؤشرات مالية وأخرى غير مالية تمكنهم من التمييز بأنفسهم بين ما هو نشاط اعتيادي تمارسه الشركة يتصف بالاستمرار والتكرار ويمكن استخدام نتائجه التحليلية في عمليات التنبؤ، أو نشاط غير اعتيادي تمارسه الشركة قد لا يتكرر حدوثه ويستلزم استنفاذ احتمالات تكرار حدوثه مستقبلاً، مما يساعدهم من التعرف على القوة الإيرادية المستقبلية للشركة بتحليل كافة بنود هذه الإيرادات (مطر والسويطي، 2008، ص 214-215)

كما ينتقد مؤيدو مفهوم الدخل الشامل إتباع مفهوم الدخل الجاري بأن الإدارة سوف تؤثر على تحديد نتيجة النشاط، دخل الدورة، وذلك نظراً لصعوبة الفصل الدقيق بين النشاط الجاري العادي والمتكرر وبين البنود غير العادية وغير المتكررة، الأمر الذي يسمح للإدارة بالتدخل (التلاعب Manipulation) عند تحديد رقم الدخل، واستناداً إلى الخواص الأساسية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية لتكون مفيدة ، نجد هنا حالة تعارض بين خاصية الملائمة حتى تكون المعلومات صالحة للتنبؤ من جهة وبين خاصية الموثوقية لافتقار المعلومات إلى الحياد نتيجة تدخل الإدارة وضعف قابلية المعلومات للتحقق من جهة ثانية (حنان ، 2003 ، ص 247).

كما إن مدخل مفهوم الدخل الشامل يقطع الطريق على الإدارة من التلاعب في تحديد مبلغ صافي الدخل عن طريق تحيزها في تصنيف بنود الدخل حسب أهوانها ، ولا يتيح لها الفرصة لإخفاء بعض المعلومات التي لا ترغب في الإفصاح عنها في قائمة الدخل ، وذلك عن طريق إدراج في قائمة الأرباح المحتجزة لبنود بعض المكاسب والخسائر ، واستبعادها من قائمة الدخل وذلك بحجة أنها بنود غير عادية ، حيث إن قائمة الأرباح المحتجزة لا تعد من القوائم المالية الأساسية التي تفرض على الشركة أن تقوم بنشرها ، ولذلك فإن ميزة هذا المدخل في قياس الدخل الدوري انه يزود معلومات أكثر تفصيلاً عن مصادر الدخل مما يتماشى مع مبدأ الإفصاح التام أو الكافي ، كما يقوم مدخل الدخل الشامل بتوضيح اثر الأنشطة التي تمارسها المنشأة على العائد المتحقق عن الأموال التي قام باستثمارها المالك ، كما يزود مفهوم الدخل الشامل مجموعة من المؤشرات التي تمكن من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركة (مطر والسويطي ، 2008 ، ص 215) .

ولكن في نفس الوقت فإن مفهوم الدخل الشامل يؤثر سلباً على مستوى ملائمة المعلومات نتيجة استبعاد معلومات تحليلية كان من الممكن أن تساعد في تقييم الأداء والتنبؤ واتخاذ القرارات بشكل عام (حنان، 2003، ص 248) .

ويرى الباحثان إن المعلومات التحليلية المتعلقة بالمكاسب أو الخسائر غير المتحققة التي تم إدراجها ضمن مكونات الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها من القوائم المالية نتيجة إضافة مبالغ هذه المكونات إلى قائمة الدخل الشامل الكلية ، لغرض الاستفادة من المعلومات المحاسبية - حتى لا تتعارض مع القدرة التنبؤية من قبل المستثمرين الحاليين والمرتقبين - المدرجة في القوائم المالية والمتعلقة بمكونات الدخل الشامل فإنه يفضل إضافة إلى إدراج مكونات الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الدخل الشامل الكلية، والتي يتم إدراجها أيضاً ضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية فإنه يفضل إدراج ملاحظات هامشية وتفسيرية توضيحية للعمليات التي أدت إلى حدوث هذه المكاسب أو الخسائر غير المتحققة والتي قد تؤثر على قوائم الدخل للفتترات القادمة.



تأثير الدخل الشامل على القيمة السوقية للشركة

ومما تقدم نلاحظ أن هناك فرق رئيسي بين مفهوم الدخل الجاري ومفهوم الدخل الشامل من حيث الهدف المفترض لإعداد تقارير الدخل حيث يركز دخل العمليات الجاري على الأداء التشغيلي للمنشأة أو إمكانية استخدام مقدره في التنبؤ بمستقبل الأداء والقدرة الكسبية ، بينما الدخل الكلي الشامل يركز على تحسين كفاءة التشغيل والتنبؤ بالأداء في المستقبل إذا قاما على أساس الخبرة الماضية للمنشأة والتي تغطي سلسلة من السنوات المتتالية . أي إن الاختلاف الجوهرى بين مفهوم الدخل الجاري ومفهوم الدخل الشامل هو تركيز مفهوم الدخل الجاري على الأداء الحالي للمنشأة دون بيان تأثير العمليات التي تؤثر على المنشأة في المستقبل القريب. بينما يركز مفهوم الدخل الشامل على إدراج العمليات التي تؤثر على أداء المنشأة في الفترات القادمة والتي منها المكاسب والخسائر غير المتحققة من إعادة تقويم الاستثمارات المتاحة للبيع ، وتسويات تحويلات العملات الأجنبية وفروقات الناتجة عن العقود المستقبلية وإعادة تقويم الأصول ، وزيادة التزامات المعاشات والتي تؤدي بالتالي إلى تحسين كفاءة الأداء في المنشأة.

إن بعض المكاسب غير المتحققة الناتجة عن فروق تقييم الاستثمارات المالية المتوفرة للبيع تدرج كبنود مستقل في حقوق الملكية . ولذلك لم يعد مطلوباً إظهار الأثر المتراكم للتغيير في السياسات أو التقديرات المحاسبية أو تصحيح أخطاء فترات سابقة كبنود خاص من بنود قائمة الدخل ، على اعتبار إن الأثر المتراكم للتغيير في المبادئ والسياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء تتعلق بالفترات السابقة وليس الفترة الحالية (مطر والسويطي ، 2008 ، ص 216) .

أما بنود الدخل الشامل الأخرى التي لا تتضمنها قائمة الدخل فيمكن أن تعرض أما في ملحق خاص بقائمة الدخل ، أو في قائمة دخل أخرى تلحق بالقائمة الرئيسية (قائمة دخل ثانوية) ، أو قائمة مشتركة تشمل كافة بنود الدخل الشامل ، أو أن تعرض كجزء من قائمة حق الملكية (Kieso , 2010 , p 152) .
وعندما قائمة حقوق حملة الأسهم تُستخدم للإبلاغ عن الدخل الشامل الآخر ، فإن قائمة حقوق حملة الأسهم ستتضمن الرصيد في بداية المدة للدخل الشامل الآخر المتجمع زائداً بنود الدخل الشامل للفترة الحالية بالإضافة إلى الدخل الشامل للسنة (Mulford & Comiskey , 2002 , p 293) .

شكل قائمة الدخل :

أيد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين مفهوم الدخل الشامل المعدل (APB No.9 لعام 1966 والبيان رقم 4 لعام 1970)

حيث يذكر الرأي رقم 9 لمجلس مبادئ المحاسبية الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين باسم " التقرير عن نتائج العمليات لعام 1966 ثلاثة آراء لتحديد دخل الدورة وفق مفهوم استرداد رأس المال الأصلي النقدي (حنان ، 2003 ، ص 248) :

1. وجهة نظر الانجاز الجاري للعمليات الطبيعية للمشروع Performance Current Operation حيث يؤكد على مراعاة العمليات العادية والطبيعية الدورية للمشروع خلال الدورة المحاسبية باعتبار إن مراعاة غير العادي أو مراعاة عمليات الدورات السابقة سيضعف من أهمية رقم صافي الربح ويؤدي إلى نتائج مضللة. ولقد كان هذا العرض لتحديد الدخل مقبولاً في الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام 1967 .
2. وجهة نظر الربح الشامل All-Inclusive : حيث يتضمن الدخل كافة العمليات التي تؤثر على صافي زيادة أو تخفيض حق الملكية خلال الدورة ... لأن العناصر غير العادية وتعديلات الدورات السابقة هي جزء من تاريخ المنشأة وان غياب مثل هذه العناصر من قائمة الدخل سيؤدي إلى تجاهلها عند مراجعة نتائج العمليات لعدة دورات متتالية، ولقد كان هذا العرض مقبولاً أيضاً حتى عام 1967 .



تأثير الدخل الشامل على القيمة السوقية للشركة

3. وجهة نظر الربح الشامل المعدل Modified All-Inclusive: بعد مراجعة الطرائق المختلفة للتقرير عن آثار الأحداث غير العادية وتعديلات الدورات السابقة استنتجت هيئة المبادئ المحاسبية إن صافي الدخل يجب أن يعكس كل عناصر الربح والخسارة المتحققة خلال الدورة باستثناء تعديلات الدورات السابقة . وأوصت الهيئة بفصل العناصر غير العادية عن نتيجة العمليات العادية، مع ضرورة الإفصاح عن طبيعة ومبلغ هذه العناصر ، وهذا العرض هو المقبول بعد عام 1967 .

كما أيد مجلس معايير المحاسبة المالية FASB هيئة المبادئ المحاسبية في بيانات الإطار المفاهيمي لتكوين نظرية محاسبية وذلك بالجمع بين مفهومي الدخل في قائمة واحدة بهدف تحقيق مزايا كل منهما، فطبقاً لتوصيات المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين تم إعداد قائمة الدخل وفق مفهوم الدخل الشامل على أن يتم الإفصاح عن النشاط الجاري كمرحلة رئيسية من مراحل قياس الدخل . وبناءً على ما سبق فإن التوصيات المعاصرة تقسم قائمة الدخل إلى قسمين رئيسيين (الشيرازي، 1990 ، ص 213)

1. القسم الأول ويختص ببيان النشاط الجاري أو التشغيلي **Operating Section** وينتهي هذا القسم بتحديد رقم صافي ربح العمليات الجارية أو ربح النشاط الجاري **Earning** .
2. القسم الثاني ويختص ببيان نتائج الأنشطة الأخرى الغير تشغيلية التي لا ترتبط بالنشاط الجاري المعتاد **Non-Operating Section** وبإضافة نتائج هذه الأنشطة إلى النتائج في القسم الأول نصل إلى النتائج النهائية ممثلة في رقم صافي الربح الشامل أو الدخل الشامل **Comprehensive Income** .

وفيما يلي توضيح لهذين القسمين ، حيث نجد إن القسم الأول يعد بطريقتين وهما :

❖ الطريقة الإجمالية أو الطريقة ذات الخطوة الواحدة Single-Step Income Statement: والتي تسمى أيضاً بالقائمة المختصرة وفي هذه الطريقة يتم إعداد قائمة الدخل عن طريق تجميع القائمة في مجموعتين : مجموعة الإيرادات ومجموعة المصروفات ، وبخصم إجمالي المجموعة الثانية دفعة واحدة من إجمالي الدفعة الثانية نصل الرقم صافي الربح الجاري (الشيرازي ، 1990 ، ص 213).

ومع ذلك فإنه عادة ما يتم التقرير عن ضرائب الدخل بصورة منفصلة في النهاية وذلك للإشارة إلى علاقتها بالدخل قبل الضرائب (Kieso , 2010 , p 135) .

ورغم إن هذا النموذج يتسم بالبساطة وعدم التعقيد ، إلا أنه لا يفرق بين الإيرادات الناجمة عن الأنشطة العادية والإيرادات الناتجة عن أنشطة أخرى ، كما أنه لا يساعد في إجراء التحليلات المالية لبنود الإيرادات والمصروفات وربطها مع بعض البنود التي تتضمنها الميزانية العمومية بما يفيد في تقييم أداء المنشأة وكفاءة الإدارة ، وتحديد مواطن الإسراف أو الوفرة في بعض البنود وتوفير المؤشرات التي تفيد في التنبؤ واتخاذ القرارات (مطر والسويطي ، 2008 ، ص 218) .

❖ قائمة الدخل متعددة المراحل Multiple-Step Income Statement:

يتم في هذه الطريقة المقابلة بين عناصر الإيرادات وعناصر المصروفات على مراحل بحيث يتم الإفصاح عن مفاهيم مختلفة لربح النشاط الجاري مثل مجمل الربح، الربح قبل وبعد احتساب الضرائب (الشيرازي، 1991، ص 213) .



تأثير الدخل الشامل على القيمة السوقية للشركة

كما إن بعض المحاسبين يرون إن هناك تصنيفات للإيرادات والمصروفات الأخرى مهمة وإن قائمة الدخل تصبح أكثر إعلاماً وإفادة عندما يتم عرض هذه التصنيفات، ومن بين هذه التصنيفات (Kieso, 2010, p 136).

1. فصل الأنشطة التشغيلية عن الأنشطة غير التشغيلية للشركة، على سبيل المثال فإن الشركات تعرض عادة رقم الدخل من العمليات ثم تعرض بعده جزء بعنوان " المكاسب والإيرادات الأخرى " أو " المصروفات والخسائر الأخرى " ذات العلاقة بالأنشطة التشغيلية الرئيسية مثل إيرادات ومصروفات الفوائد ، المكاسب والخسائر من المبيعات للأصول طويلة الأجل والتوزيعات المستلمة .
2. تصنيف المصروفات وظيفياً إذا كانت تجارية أو صناعية (تكلفة البضاعة المباعة، المصاريف البيعية والإدارية) حيث يسمح ذلك بإجراء مقارنة سريعة مع تكاليف السنوات السابقة وتكاليف الأقسام الأخرى في نفس السنة .

ولا شك إن معلومات المراحل المتعددة أكثر فائدة في عقد المقارنات وإجراء التنبؤات فهي تسمح بفصل دخل عمليات التشغيل الرئيسية عن نتائج العمليات الثانوية. إذ يعرض أولاً رقم دخل العمليات الرئيسية ثم يليه "إيرادات ومكاسب أخرى" أو "مصروفات وخسائر أخرى" تتعلق بعمليات التشغيل الثانوية، مثل الفوائد الدائنة، والفوائد المدينة، إيراد إيجارات، إيراد توزيعات أوراق مالية، مبيعات بنود متنوعة... من ناحية ثانية يتم تصنيف المصروفات وظيفياً إلى صناعية أو تجارية. حسب نشاط المنشأة. والى بيعية وإدارية وتمويلية . وهذا ما يسمح بعقد المقارنات مع السنوات السابقة والتنبؤ بتطورها في السنة التالية (حنان، 2003 ، ص 251)

البنود غير المنتظمة وقائمة الدخل :

إن المهنة المحاسبية لم تتخذ موقفاً محدداً حول ضرورة استخدام قائمة الدخل المتعددة الخطوات أو قائمة الدخل المختصرة ، حيث سمحت بالمرونة في عرض مكونات بيانات قائمة الدخل، ومع ذلك هناك مجالان هامان قامت فيهما المهنة بإصدار نشرات، ويتعلق هذان المجالان: ما الذي يجب أن يتضمن في الدخل ؟ وكيف يجب التقرير عن البنود غير المعتادة أو غير المنتظمة (Kieso , 2010 , p 139) .

حيث إن مثار الخلاف بين مؤيدي مفهوم الدخل الجاري ومؤيدي الدخل الشامل يكمن بصورة أساسية في كيفية معالجة البنود غير المنتظمة Irregular Items ، حيث إن مفهوم الدخل الجاري يرون إن قفل تلك البنود غير المنتظمة (مثل المكاسب والخسائر غير المنتظمة، تعديلات الإيرادات والمصروفات الخاصة بسنوات سابقة، الأثر التراكمي لتغيير بعض المبادئ المحاسبية...) مباشرة في قائمة الأرباح المحتجزة Retained Earnings دون أن يتم التقرير عنها في قائمة الدخل فهم أنصار الدخل الجاري يرون أن الدخل الجاري يجب أن يقتصر على الدخل المتكرر والمنتظم على أساس العمليات المعتادة للمنشأة، لتكون المعلومات أكثر إفصاحاً عن المقدرة الكسبية للمنشأة وبالتالي أكثر منفعة في اتخاذ القرارات (حنان، 2003، ص 254).

ومن ناحية ثانية يرى مؤيدو مفهوم الدخل الشامل ضرورة إدراج جميع البنود المنتظمة وغير المنتظمة، العادية وغير العادية، المتكررة وغير المتكررة، فإن هذا المفهوم الشامل لجميع العمليات والأحداث والظروف التي تواجهها المنشأة خلال عام محدد (دورة محاسبية محددة) يعكس قدرة المنشأة على توليد الدخل في الأجل الطويل . كما أنه من ناحية أخرى - يمكن عرض قائمة الدخل الشامل في قسمين : قسم يظهر الدخل الجاري أو النشاط والقسم الثاني يتضمن نتائج الأنشطة الأخرى الغير تشغيلية ويراعي العمليات المباشرة وغير المباشرة والتي تساهم في ربحية المنشأة في الأجل الطويل .

ولذلك يرى الباحثان بان الدخل الشامل سوف يمكن المستخدمين الاستفادة من المعلومات الموجودة في القوائم المالية بشكل جيد وتكون ملائمة لاتخاذ القرارات المستقبلية .

أضف إلى ذلك ، يرى مؤيدو الدخل الشامل أن ترك تحديد البنود المنتظمة والبنود غير المنتظمة سيفسح المجال واسعاً للحكم الشخصي ، ويفتح باب التلاعب في بيانات الدخل ، فالبعض سيعالجها في قائمة الدخل والعرض الآخر في قائمة الأرباح المحتجزة . ومن هنا ظهرت ضرورة إخضاع البنود غير المنتظمة لقواعد مهنية واضحة تحد من تدخل أو تلاعب الإدارة (حنان ، 2003 ، ص 254).

ويؤيد الباحثان ما ذهب إليه مؤيدو مفهوم الدخل الشامل للأسباب أعلاه إضافة إلى انه يعطي خلفية جيدة للمستثمرين للتنبؤ بكفاءة الشركة المراد الاستثمار بها .



تأثير الدخل الشامل على القيمة السوقية للشركة

الجانب العملي/ المبحث الأول/ النتائج واختبار الفرضيات

سيقوم هذا المبحث بالتركيز على أهم النتائج التي توصل إليها البحث من خلال فحص مكونات الدخل الشامل الآخر ومدى تأثيرها على القيمة السوقية للشركة والتي تتمثل في البحث الحالي بالارتفاع أو الانخفاض للعائد على السهم ، وذلك من خلال اختيار احد المصارف العراقية الخاصة وبيان مدى تأثير مكونات الدخل الشامل الآخر على ارتفاع أو انخفاض صافي الدخل وبالتالي في ارتفاع أو انخفاض العائد على السهم للمصرف، وسوف تتركز عينة البحث على المصرف المتحد للاستثمار.

المصرف المتحد للاستثمار :

المصرف المتحد للاستثمار احد المصارف العراقية (قطاع خاص) ، تم تأسيس المصرف المتحد للاستثمار (ش/م/خ) في سنة 1994م (www.isc.gov.iq) ، بموجب شهادة التأسيس المرقمة م/ش/5762 في 1994/8/20 الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة (التقرير السنوي لسنة 2010 للمصرف المتحد للاستثمار).

ويعد المصرف المتحد للاستثمار من المصارف العراقية التي تتبع الأساليب والمعالجات المحاسبية الحديثة ، إضافة إلى أعمال الصيرفة الاستثمارية وتمويل عمليات ذات جدوى اقتصادية متوسطة وطويلة الأجل لمشايخ القطاعين الخاص والمختلط بإشراف البنك المركزي العراقي بموجب أحكام قانونه المرقم (64) لسنة 1976م (المعدل) وكذلك لأحكام قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997م (المعدل). فتم احتساب المكاسب أو الخسائر غير المتحققة لمكونات الدخل الشامل الآخر ولل سنوات الست ويمكن توضيح إجمالي الدخل الشامل للمصرف المتحد للاستثمار ولل سنوات الست من خلال الجدول رقم 1 التالي :

جدول رقم 1 إجمالي الدخل الشامل لمصرف المتحد للاستثمار للسنوات 2005 ولغاية 2010

السنة	2007	2006	2005
صافي الدخل	529823893	292862130	1390442287
المكسب أو الخسارة من الأوراق المالية المتاحة للبيع	-	-	-
المكسب أو الخسارة غير المتحققة من التعامل بالعقود المستقبلية	1024321	450403	757780
المكسب أو الخسارة غير المتحققة من تسوية تحويلات العملة الأجنبية	(188926656)	(23856787)	18026994
مجموع الدخل الشامل الآخر	(187902335)	(23406384)	18784774
إجمالي الدخل الشامل	341921558	269455746	1409227061
عدد الأسهم	1265130498	1265130498	406656995
نسبة العائد على السهم :			
لصافي الدخل :	0.418	0.231	3.419
للدخل الشامل :	0.27	0.212	3.465
الارتفاع (أو الانخفاض) للعائد على السهم	(0.148)	(0.019)	0.046



تأثير الدخل الشامل على القيمة السوقية للشركة

السنة	2010	2009	2008
صافي الدخل	40202070000	16590839000	(710891523)
المكسب أو الخسارة من الأوراق المالية المتاحة للبيع	35582472	11111954	(175213915)
المكسب أو الخسارة غير المتحققة من التعامل بالعقود المستقبلية	2537947	999061	(14824949)
المكسب أو الخسارة غير المتحققة من تسوية تحويلات العملة الأجنبية	68749701	711581539	(89923504)
مجموع الدخل الشامل الآخر	106870120	723692554	(279962368)
إجمالي الدخل الشامل	40308940120	17314531554	(990853891)
عدد الأسهم	5137090220	2261349312	1034474513
نسبة العائد على السهم :	7.825	7.336	0.687
لصافي الدخل :	7.846	7.656	0.416
للدخل الشامل :	0.021	0.32	(0.270)
الارتفاع (أو الانخفاض) للعائد على السهم			

يتضح من الجدول أعلاه ، إن المصرف حقق خلال سنة 2005 مكاسب غير متحققة ناتجة من مكونات الدخل الشامل الآخر مجتمعة وبالتالي فإن العائد على السهم ارتفع بمقدار 0,046 ، وفي سنة 2006 و 2007 و 2008 حقق المصرف خسائر غير متحققة ناتجة من مكونات الدخل الشامل الآخر مجتمعة ونتيجة لذلك انخفض العائد على السهم بمقدار (0.019) ، (0.148) ، (0.270) على التوالي ، أما في سنة 2009 و 2010 فقد ارتفعت نسبة العائد على السهم بمقدار 0,320 ، 0,021 على التوالي نتيجة إضافة مكونات الدخل الشامل الآخر التي حققت مكاسب غير متحققة ناتجة من التعامل بهذه المكونات مجتمعة . وفيما يلي توضيح للجانب الإحصائي الخاص بهذا المصرف التحليل الإحصائي لبيانات المصرف المتحد للاستثمار:

تم ترميز المتغيرات وإدخالها ضمن ورقة عمل برنامج SPSS-ver-12 وكما يلي :

Y: يمثل الارتفاع (أو الانخفاض) للعائد على السهم.

X1: يمثل المكسب أو الخسارة غير المتحققة من الأوراق المالية المتاحة للبيع.

X2: يمثل المكسب أو الخسارة غير المتحققة من التعامل بالعقود المستقبلية.

X3: يمثل المكسب أو الخسارة غير المتحققة من تسوية تحويلات العملة الأجنبية.



تأثير الدخل الشامل على القيمة السوقية للشركة

1. تحليل الارتباط : Correlation Analysis

من خلال مصفوفة الارتباط في الجدول رقم 27 التالي تبين ما يلي :

1. وجود علاقة طردية متوسطة الشدة بين y وكل من $X1$ و $X2$ أي كلما ازداد $X1$ أو $X2$ ازدادت قيمة y .
2. وجود علاقة طردية قوية جدا معنوية بثقة مقدارها 0.95 بين y و $X3$ أي كلما ازداد $X3$ ازدادت قيمة y .

جدول رقم 2 معامل الارتباط بين المتغير المعتمد Y والمتغيرات المستقلة $X1$, $X2$, $X3$ / المصرف المتحد

المتغيرات المستقلة		قيمة الارتباط	معنوية
Y الارتفاع أو الانخفاض للعائد على السهم			
X1	المكاسب أو الخسائر غير المتحققة من الأوراق المالية المتاحة للبيع مع Y	0.660	0.154
X2	المكاسب أو الخسائر غير المتحققة من العقود المستقبلية مع Y	0.637	0.174
X3	المكاسب أو الخسائر غير المتحققة من تسوية تحويلات العملة الأجنبية مع Y	0.894*	0.016

* معنوية عند المستوى (0.05)

تم استخراج النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي الجاهز SSPS.

2. تحليل الانحدار : Regression Analysis

الهدف من تحليل الانحدار هو قياس العلاقة بين المتغيرات بشكل كمي وبيان القوة التفسيرية

للمتغيرات التوضيحية، وقد تبين من خلال حساب قيمة معامل التوضيح (R-Square) في الجدول رقم 3 تبين انه (97.4%) أي إن المتغيرات التوضيحية ($X1, X2, X3$) فسرت ما مقداره (97.4%) من التغيرات الموجودة في Y وهي نسبة جيدة جدا. أما النسبة المتبقية (2.6%) فإنها تعود إلى متغيرات لا يمكن معرفتها من قبل الباحث لأنها تعود إلى عوامل عشوائية.

جدول رقم 3 تحليل الانحدار / المصرف المتحد

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.987 ^a	.974	.934	.05126

a. Predictors: (Constant), x3, x2, x1

2- جدول تحليل التباين (Analysis of Variance)، اختبار F

يهدف هذا التحليل إلى اختبار معنوية تأثير المتغيرات التوضيحية مجتمعةً على المتغير المستقل، أي اختبار الفرضية التالية

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$$

$$H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq 0$$



تأثير الدخل الشامل على القيمة السوقية للشركة

ونلاحظ من خلال قيم (Sig.) في الجدول رقم 4 إنها تساوي (0.039) وهي قيمة أقل من (0.05) أي إننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي إن المتغيرات المستقلة التوضيحية والمتمثلة بمكونات الدخل الشامل الآخر تؤثر بالمتغير التابع والمتمثل بالارتفاع أو الانخفاض للعائد على السهم بشكل معنوي، أي وجود علاقة معنوي بين المتغيرات التوضيحية الثلاث (المكاسب أو الخسائر غير المتحققة لمكونات الدخل الشامل الآخر) والمتغير المعتمد Y (الارتفاع أو الانخفاض للعائد على السهم) .

جدول رقم 4 تحليل التباين/ المصرف المتحد

ANOVA ^b						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.194	3	.065	24.666	.039 ^a
	Residual	.005	2	.003		
	Total	.200	5			

a. Predictors: (Constant), x3, x2, x1
b. Dependent Variable: Y

3- اختبار t

يهدف اختبار t إلى اختبار كل متغير على حدة، ونلاحظ من خلال قيمة (Sig.) في الجدول رقم 5 المرافقة إن المتغيرين X1 و X2 غير معنويان وليس لهما تأثير معنوي بشكل منفصل، وإن المتغير X3 هو فقط معنوي التأثير بشكل منفصل.

جدول رقم 5 اختبار T / المصرف المتحد

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.034	.030		-1.133	.375
	x1	-1.1E-009	.000	-.422	-.272	.811
	x2	2.58E-008	.000	.847	.553	.636
	x3	4.97E-010	.000	.797	5.984	.027

a. Dependent Variable: Y

ويستنتج الباحث انه بعد دراسة المتغيرات الثلاث لمكونات الدخل الشامل الآخر ومدى تأثيرها على القيمة السوقية للشركة والمتمثلة بالدراسة الحالية بالارتفاع أو الانخفاض للعائد على السهم اتضح قبول فرضية البحث والتي مفادها إن قياس مكونات الدخل الشامل وتطبيقه يساهم في التأثير على القيمة السوقية للشركات، وذلك من خلال التحليل الإحصائي الذي تم تطبيقه على المصرف المتحد حيث بين الجدول رقم 3 إن المتغيرات الثلاث المستقلة لها تأثير بمقدار (97.4%) من التغيرات الموجودة في المتغير التابع الارتفاع أو الانخفاض للعائد على السهم، كما إن الجدول رقم 4 جدول تحليل التباين يظهر إن قيمة (Sig.) تساوي (0.039) وهي قيمة أقل من (0.05) لذلك نرفض فرضية العدم والتي تستند على عدم وجود تأثير لمكونات الدخل الشامل على القيمة السوقية للشركة، ونقبل الفرضية البديلة أي إن المتغيرات المستقلة التوضيحية تؤثر بالمتغير التابع والمتمثل بالارتفاع أو الانخفاض للعائد على السهم بشكل معنوي .



تأثير الدخل الشامل على القيمة السوقية للشركة

المبحث الثاني/ الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات :

من خلال البحث الذي أجراه الباحثان في التعرف على مفهوم الدخل الشامل ومدى إمكانية تأثيره على القيمة السوقية في الشركات العراقية من خلال الجانب النظري والجانب العملي توصل الباحثان إلى عدد من الاستنتاجات التي من أهمها ما يلي:

1. توجه كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) نحو إصدار وتعديل العديد من معايير المحاسبة ومن ضمنها المعيار المحاسبي الدولي الأول "عرض القوائم المالية" الذي أصبح يركز على قائمة الدخل الشامل بدلاً من قائمة الدخل التقليدية الذي يأخذ بالنظرة الاقتصادية لتعريف الدخل والذي يركز على كل التغيرات في الثروة خلال الفترة وكذلك التركيز على تطبيق مفهوم القيمة العادلة، لغرض الوصول إلى مفهوم الدخل الاقتصادي والابتعاد بذلك عن الدخل المحاسبي التقليدي والمتبع منذ مدة ليست بالقصيرة.
2. لم يحدد أيًا من مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) أو مجلس المعايير المحاسبية الأمريكية (FASB) شكل قائمة الدخل الشامل فيمكن أن تعرض أما في ملحق خاص بقائمة الدخل، أو في قائمة دخل أخرى تلحق بالقائمة الرئيسية (قائمة دخل ثانوية)، أو قائمة مشتركة تشمل كافة بنود الدخل الشامل، أو أن تعرض كجزء من قائمة حق الملكية.
3. إن مدخل مفهوم الدخل الشامل يقطع الطريق على الإدارة من التلاعب في تحديد مبلغ صافي الدخل عن طريق تحيزها في تصنيف بنود الدخل حسب أهوانها، ولا يتيح لها الفرصة لإخفاء بعض المعلومات التي لا ترغب في الإفصاح عنها في قائمة الدخل، وذلك عن طريق إدراج في قائمة الأرباح المحتجزة لبنود بعض المكاسب والخسائر، واستبعادها من قائمة الدخل وذلك بحجة أنها بنود غير عادية، حيث إن قائمة الأرباح المحتجزة لا تعد من القوائم المالية الأساسية التي تفرض على الشركة أن تقوم بنشرها.
4. تساهم مكونات الدخل الشامل الآخر في التأثير على القيمة السوقية للشركات، والمتمثلة في البحث الحالي بالعائد على السهم، وبالتالي أثبتت صحة فرضية البحث.
5. يساهم المتغير الثالث المكاسب أو الخسائر غير المتحققة الناتجة من تسوية تحويلات العملة الأجنبية لعينة البحث من خلال التحليل الإحصائي في التأثير على الارتفاع أو الانخفاض للعائد على السهم بشكل أكبر من المتغيرين الأوليين، ثم المتغير الثاني المكاسب أو الخسائر غير المتحققة من التعامل بالعقود المستقبلية، ثم المتغير الأول المكاسب أو الخسائر غير المتحققة من التعامل بالأوراق المالية



تأثير الدخل الشامل على القيمة السوقية للشركة

ثانياً/ التوصيات

- في ضوء ما تم التوصل إليه من استنتاجات في المبحث الأول، ندرج التوصيات الآتية والتي يأمل الباحثان أن تساهم في زيادة القيمة المعلوماتية لمستخدمي التقارير المالية :
1. ضرورة قيام الشركات العراقية بإعداد والإفصاح عن قائمة الدخل الشامل والتي تُدرج جميع المكاسب أو الخسائر المتحققة وغير المتحققة ضمن القوائم المالية لها لمعرفة المركز المالي الحقيقي للشركة.
 2. على الشركات العراقية أن تقوم بتدريب وتثقيف موظفيها حول كيفية إعداد قائمة الدخل الشامل والمركز المالي حسب المعايير المحاسبية الدولية الحديثة.
 3. على الشركات العراقية أن تقوم بإعداد قائمة منفصلة للدخل الشامل تدرج فيها مكونات الدخل الشامل الآخر على أن تثبت ملاحظة في قائمة الدخل الأصلية تشير إلى تلك القائمة الملحقة الخاصة بالدخل الشامل .
 4. ضرورة الإفصاح عن مكونات الدخل الشامل ضمن القوائم المالية الذي قد يحفز من جذب الاستثمار الأجنبي للاستثمار في داخل العراق من خلال إنشاء مشاريع تابعة في العراق لشركات عالمية (قابضة) أو مشاريع مشتركة بين الشركات الأجنبية والعراقية المفصح قيمتها الأصلية عن طريق الدخل الشامل لها .
 5. ضرورة أن يسعى كتاب آخرون لدراسة متغيرات أخرى تدخل ضمن مفهوم الدخل الشامل كالمكاسب أو الخسائر غير المتحققة الناتجة من المنافع التقاعدية ، والمكاسب أو الخسائر غير المتحققة الناتجة من إعادة تقييم الأصول، خصوصاً بعد رفع المحددات عن ذلك كتطبيق المعايير الدولية وتحول سوق رأس المال إلى سوق نشطة وكفنة .

المصادر والمراجع :

أولاً : الكتب الأجنبية Foreign Books :

1. Kieso, Donald E, & Weygant , Jerry J , & Warfield , Terry D . " Intermediate Accounting " . Thirteenth Edition , John Wiley and sons Inc USA, 2010.
2. Spiceland J, David, & Sepe , James F , & Tomassini , Lawrence A . " Intermediate Accounting " . Updated Second Edition , Irwin Mc Graw-Hill , USA , 2001 .
3. Solomons , David . " Economic And Accounting Concepts Of Income " – In Contemporary Accounting And It's Environment by Inc – USA , 1969 .
4. Belkaoui , Ahmed Riahi . " Accounting Theory " . Fourth Edition, Thomson Learning, U.S.A. 2000 .
5. Belkaoui , Ahmed Riahi . "Accounting Theory" . Fifth Edition, Thomson Learning, U.S.A. 2005.
6. Schroeder , Richard G , & Clark , Myrtle E , & Cathey , Jack M . " Financial Accounting Theory And Analysis Text And Cases " . Ninth Edition , Wiley and Sons USA , 2009 .
7. Lewis , Richard , & Pendrill , David . "Advanced Financial Accounting" . Seventh Edition , Prentice Hall , USA , 2004 .
8. Mulford , Charles W , & Comiskey , Eugene E . " The Financial Numbers Game " . John Wiley & Sons , Inc , USA , 2002.
9. Hendriksen , Eldon S , & Van Breda , Michael F ." Accounting Theory" . Fifth Edition , Irwin , USA , 1992 .
10. The Institute Of Chartered Accounting In England And Wales . " International Financial Reporting Standard " . Certificate Learning materials , 2008.



تأثير الدخل الشامل على القيمة السوقية للشركة

ثانياً: البحوث والدوريات والمنشورات الأجنبية الأخرى Periodicals & Publications : & Researches

1. Linsmeier , Thomas J , & Gribble , John , & Jennings , Ross G , & Lang , Mark H , & Penman , Stephen H , & Petroni , Kathy R , & Shores , D , & Smith , John h , & Warfield , Terry D . “ An Issues Paper On Comprehensive Income “ . American Accounting Association , 1997 .
2. Financial Accounting Standard Board , Statement Of Financial Accounting Standard No.130 . “ Reporting Comprehensive Income “ . USA , 1997 .
3. Financial Accounting Standard Board , Statement Of Financial Accounting Concepts No.3 . “ Element Of Financial Statements Of Business Enterprises “ . USA , 1980 .
4. Financial Accounting Standard Board , Statement Of Financial Accounting Concepts No.5 . “ Recognition And Measurement In Financial Statement Of Business Enterprises “ . USA , 1984 .
5. Bamber , Linda Smith , & Jiang , John , & Petroni , Kathy R , & Wang , Isabel Yanyan . “ Comprehensive Income : Who’s Afraid Of Performance Reporting “ . American Accounting Association , 2010 .
6. Manh , Anne Le . Is Comprehensive Income Required By IAS 1 Relevant For Users ? A review Of The Literature “ . France , 2010 .
7. Cambers , Dennis , & Linsmeier , Thomas J , & Shakespeare , Catherine , & Sougiannis , Theodore . “ An Evaluation Of SFAS No.130 Comprehensive Disclosures “ . USA , 2006 .

ثالثاً : الكتب العربية:

1. البلقاوي، احمد رياحي. نظرية محاسبية. ترجمة: رياض العبد الله، طلال الججاوي، الجزء الأول، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009.
2. البلقاوي، احمد رياحي. نظرية محاسبية. ترجمة: رياض العبد الله، طلال الججاوي، الجزء الثاني، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009.
3. الشيرازي، عباس مهدي. "نظرية المحاسبة". الطبعة الأولى، الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر، 1990.
4. هندريكسن، س دون. "النظرية المحاسبية". ترجمة كمال خليفة أبو زيد، الطبعة الرابعة، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 1990.
5. كيسو، دونالد وويجانت، جيرى. "المحاسبة المتوسطة". الجزء الأول، الطبعة العربية الثانية، تعريب د. احمد حامد حجاج، الرياض: دار المريخ للنشر 1999.
6. مطر، محمد، والسويطي، موسى . "التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجالات القياس العرض الإفصاح". الطبعة الثانية، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، 2008 .
7. حنان، رضوان حلوه. النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير. الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003.



تأثير الدخل الشامل على القيمة السوقية للشركة

- رابعاً : البحوث والدوريات والرسائل والمنشورات العربية الأخرى :
1. حمدان، مأمون، المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 . " عرض البيانات المالية " . 2009 .
 2. محسن، محمد فايق عبد الرحمن . " مدى التزام المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة بتجهيز وعرض القوائم المالية وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) " " دراسة تطبيقية" رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غزة، 2008.
 3. عتمة، مهند. "التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي الأول: عرض القوائم المالية" . بحث منشور .
 4. السيد، هشام عبد الحي. " مستجدات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية 2009-2010 " ، مجلة المحاسبون، العدد 45 ، 2009 .
 5. حسين ، محمد إبراهيم محمد . " تطور مفهوم الدخل الشامل في ضوء إصدارات الهيئات المهنية " . المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثالث ، 2011 .
 6. الجنابي، عامر محمد، وعبد الله، بشرى نجم ، ومحمد، صفاء أحمد. " قراءة محاسبية في العمليات الأجنبية وترجمة القوائم المالية". مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 15 العدد 55، 2009.
 7. التقارير السنوية للمصرف المتحد للاستثمار للسنوات 2005 و2006 و2007 و2008 و2009 و2010.
 8. التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات 2005 و2008 و2009 و2010 .
 9. النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات 2006 و2007 و2008 و2009 .
 10. www.isc.gov.iq .